تحليل واقع الصناعات البتروكيماوية العراقية في ظل الأغراق السلعي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١١)

المدرس

ماهر عزيز عبد الرحمن

المدرس

وائل سالم جميل

الجامعة المستنصرية - قسم الهندسة الكيماوية / الجامعة التكنولوجية

ملخص البحث

تعد صناعة البتروكيمياويات إحدى أهم الصناعات الإستراتيجية والحيوية، لقدرتها بالاعتماد على مواد أولية بسيطة للحصول على منتجات عديدة ومتطورة تمثل عصباً أساسياً ومهماً لمختلف الميادين الصناعية والاقتصادية الأخرى، الأمر الذي استوجب الوقوف على واقع صناعة البتروكيماويات التي عانت في ظل تفاقم ظاهرة الاغراق السلعي بشكل مضطرد منذ عام ٢٠٠٣ وماسبقها وماتلاها، وبغياب دور فاعل للدولة وفقاً لإتباع إليه السوق الحر وضعف دور القطاع الخاص الصناعي وعدم القدرة على منافسة الصناعات البتروكيماوية الأجنبية، مما انعكس سلباً على النمو والتطور الصناعي وهدر الطاقات الإنتاجية وتعطلها.

مقدمة

أصبحت ظاهرة الاغراق السلعي في العراق من المشاكل التي جعلت هنالك فجوة بين الصناعة المحلية والمستهلك العراقي، الذي وجد نفسه أمام خيارات واسعة ومن مناشئ مختلفة بغياب دور رقابي ساهم وفي ظل محاولات الدول الأخرى للهيمنة على السوق العراقية لتصريف سلعها ومنتجاتها واضمحلال ما بقي من صناعة وطنية قائمة بعد عام ٢٠٠٣، علماً ان الصناعة العراقية ورغم الحصار الاقتصادي الذي الحق الضرر بكافة فروعها، إلا إنها استطاعت الصمود والنجاح وسد حاجة السوق العراقية من السلع والمنتجات وذلك باستغلالها للموارد الطبيعية

التي يمتلكها البلد، وتلبية حاجة المستهلك المحلي بالرغم من الصعوبات والمعوقات التي حدت وبشكل صريح من مواكبة التطورات العالمية واعتماد المكننة الحديثة في عملية التصنيع.

حيث إنه بعد عام ٢٠٠٣ وما تبعها من تغيرات سياسية واقتصادية بالتوجه نحو اقتصاد السوق الحر، في ظل غياب استراتيجية ومنهج للتنمية، وصناعات محلية قائمة، وخطط اقتصادية واستقرار سياسي وأمني، ودور حكومي فاعل لتحقيق كل ذلك، الأمر الذي أدى الى بروز العديد من الظواهر كالغش التجاري والصناعي والفساد الإداري والمالي والاغراق السلعي وغيرها من المشاكل التي تنامت وبشكل كبير في ظل حالة التخبط التي يعيشها الاقتصاد العراقي. ان تأثير ظاهرة الاغراق السلعي على الصناعات العراقية بشكل عام وعلى صناعة البتروكيمياويات بشكل خاص كان كبيراً وذلك لأهميتها ولقدرتها على المساهمة لتطوير وتنمية الاقتصاد العراقي لارتباطاتها مع باقي الصناعات والتشابك الصناعي القادر على تنمية أكثر من صناعة مما يؤدي الى تحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية.

مشكلة البحث :

لقد أدت سياسة الباب المفتوح واتباع ألية السوق الحر التي اعتمدتها الحكومة العراقية بعد أحداث ٢٠٠٣ إلى تدهور صناعة البتروكيمياويات وتعطيل معظم الخطوط الإنتاجية لمجمعاته ومعاملة، وذلك في ظل وتنامي وتفشي ظاهرة الاغراق السلعي ومالها من تأثير على المنتج والمستهلك العراقي على حد سواء.

فرضية البحث:

إن النهوض بواقع صناعة البتروكيمياويات في العراق أمر لا يمكن تحقيقه في ظل غياب التشريعات والسياسات الاقتصادية والتجارية الفاعلة لحماية هذه الصناعة من آفة الاغراق السلعي.

هدف البحث: **يهدف البحث إلى**

- توضيح واقع صناعة البتروكيمياويات في العراق.

- بيان أسباب الاغراق السلعي وتدهور صناعة البتروكيماويات.
- وضع أليات وسياسات للنهوض بصناعة البتروكيمياويات والحد من ظاهرة الاغراق السلعي.

هيكلية البحث:

تتضمن هيكلية البحث ما يلي:

- أولاً: مفهوم الاغراق وفقاً لمنظمة التجارة العالمية.
- ثانياً: أنواع الاغراق.
- ثالثاً: مكافحة الاغراق في إطار منظمة التجارة العالمية.
- رابعاً: واقع صناعة البتروكيماويات في العراق.

١- صناعة البتروكيماويات في المفهوم والأهمية.

٢- مؤشرات أداء صناعة البتروكيماويات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١١).

- خامساً: أسباب الاغراق وتدهور صناعات البتروكيماويات في العراق.
- سادساً: سبل مواجهة الاغراق والنهوض بواقع صناعة البتروكيماويات.

١- السياسات التجارية.

٢- حاضنات الأعمال.

السياسات الاقتصادية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: مفهوم الاغراق وفقاً لمنظمة التجارة العالمية.

إن زيادة حجم التبادل التجاري للسلع والخدمات جاء نتيجة التطور الكبير في العلاقات التجارية الدولية، مما تترتب عليه بروز العديد من الظواهر غير المشروعة على الساحة الدولية ومنها ظاهرة الاغراق السلعي، والاغراق يعني أن يكون سعر منتج معين عند بيعه في البلد المستورد أقل من سعر ذلك المنتج في سوق البلد المصدر، وقد يكون في البيع بسعر أقل من سعر التلكفة.

وهنا تظهر المنافسة غير العادلة، وفي بعض الحالات يكون من الصعوبة إثبات حالات الاغراق وذلك بسبب التغلف وإعادة التعبئة للتفرقة بين السلعة في السوقين المحلي والأجنبي(١).

وقد تم وضع معايير صارمة لتحديد المنتج المستورد الذي يعد منتجاً إغراقياً وفقاً لاتفاق مكافحة الاغراق لمنظمة التجارة العالمية في المادة السادسة منه تم السماح بفرض رسم محدد لمكافحة الاغراق الذي تتعرض له بعض الواردات من جهة معينة، وبما يتجاوز الرسوم المثبتة (المربوطة) في الحالات التي يضر بها الاغراق بصناعة معينة أو يشكل عائقاً أمام إقامة صناعة وطنية محلية، ولا يجوز القيام بأي اجراء ضد الاغراق إلا بموجب هذا الاتفاق للدول الأعضاء، وفي حال تم إثبات قيام دولة معينة بممارسة سياسة الاغراق يوجد حق للدولة المتضررة بفرض رسم تعويضي على السلع المستوردة على أن لا تتجاوز قيمة هامش الربح ويتطلب ذلك مراحل معينة هي(٢):

- وجود الاغراق.
- تحديد هامش الاغراق.
- وجود الضرر.

إن اتفاق مكافحة الاغراق يقضي بوجود تحديد هامش الاغراق على الصناعة المحلية مما يستوجب توفر المعلومات عن القيمة العادية للسلعة وأسعار تقديرها. ويعتبر هامش الاغراق في مستوى الحد الأدنى إذا كان يقل عن ٢٪ من سعر التصدير، وحجم واردات الاغراق في بلد ما يكون عند الحد الأدنى أيضاً إذا كان يقل عن ٣٪ من واردات السلع المماثلة. وان الدول الإعضاء في منظمة التجارة العالمية قامت بإجراءات الإبلاغ عن حالات الاغراق خلال المدة (١٩٩٥-٢٠٠٤) من قبل (٣٨) دولة بفرض إجراءات بمقدار (١٥١١) إجراء جديد لمكافحة الاغراق ضد (٨٥) دولة مصدرة، ومعظم هذه الإجراءات جاءت ضد الدول النامية من قبل الدول الصناعية الكبرى(٣).

ثانياً: أنواع الاغراق

إن الاغراق ظاهرة سلبية تضر باقتصاديات دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، رغم اختلاف حجم الضرر وأحياناً صعوبة إثبات حالة الاغراق واستغراقها لفترة زمنية حتى يتم اتخاذ إجراءات رادعة للحد من آثارها وذلك لوجود عدة أنواع من الاغراق أبرزها(٤):

١. الاغراق الفائض: تسعى الدول والشركات المصدرة للاستفادة من أسواق الدول المستوردة التي لا تحكمه ضوابط تعرقل عملية التجارة الدولية بإغراق أسواق هذه الدول بفائض إنتاجها وبأسعار تصدير منخفضة جداً لمنتجاتها، بهدف تصديرها لفائض إنتاجها، فضلاً عن الاستحواذ والسيطرة على أسواق الدول المستوردة لمنتجاتها في عشوائية الاستيراد وتخبط السياسات الاقتصادية.
٢. الاغراق المدعوم: ويقصد به تصدير السلعة إلى الدول المستوردة بأسعار منخفضة، في ظل دعم حكومات الدول المصدرة لشركاتها من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج في مراحل العملية الإنتاجية، كخفض أسعار المواد الأولية والخام للشركات التي تصدر منتجاتها للخارج، أو تقدم خدمات تسويقية، أو تخفيف القيود الكمركية التي تفرضها الحكومة على السلع والمنتجات المصدرة. وبالتالي وفي ظل الدعم الحكومي تكون السلع المصدرة منخفضة السعر بالنسبة للدول المستوردة ويؤدي إلى إغراق أسواق الدول المستوردة بالسلع الأجنبية المماثلة والأضرار بالمنتج المحلي.
٣. الاغراق التكتيكي: تعمد الدول والشركات المصدرة أحياناً إلى أتباع أساليب غير أخلاقية من خلال إغراق أسواق الدول المستوردة بسلعها، التي تباع بأسعار منخفضة مقارنة بمثيلاتها من السلع في البلد المستوردة لتصبح بالنسبة للمستهلك أكثر جاذبية وتشهد إقبالاً وتحقق ميزة تنافسية على حساب السلع والمصنعين المحليين مما يلحق الضرر البالغ بصناعاتهم.

٤. الاغراق الاستغلالي: تسعى أحياناً بعض الدول في إطار الحروب التجارية والاقتصادية والسياسية إلى إغراق أسواق دولة ما بسلعها لإلحاق الضرر بها بشكل تدميري.**(٥)**

٥. الاغراق المؤقت (المتقطع الحدوث): يسعى بعض المنتجين إلى تصريف كميات من سلعهم الفائضة في أسواق دول أخرى غير الدول المنتجة، وبأسعار منخفضة عما هو عليه في دولهم، وأحياناً بكميات كبيرة للحفاظ على أسعارها في الدول المنتجة رغم إنه يؤثر سلباً على السلع المثيلة في الدول المستوردة ويضر بصناعاتهم المحلية(٦).

ثالثاً: مكافحة الإغراق في إطار منظمة التجارة العلمية

اعتمدت منظمة التجارة العالمية عدة إجراءات في إطار تحديد الضرر الذي يلحق بأي دولة عضو في المنظمة جراء إغراق أسواقها بمنتجات أو سلع دولة أخرى عضو أيضاً في المنظمة ومن أبرز الإجراءات هي(٧):

١. إجراءات التحقيق

- يتم إبلاغ الدولة العضو الأخرى بإجراءات المنظمة لمكافحة الإغراق بعد استلام طلب تطبيق مكافحة الإغراق من قبل الدولة المتضررة.
- تحديد هامش الاغراق على الصناعة المحلية.
- وجوب تقديم الدولة المتضررة من الإغراق الأدلة حول وجود الاغراق وتحديد هامشه، مما يستوجب من الدولة تقديم المعلومات المتعلقة بالقيمة العادية وأسعار التصدير.
- إمكانية سماح سلطات التحقيق للطرفين لعرض وجهات النظر والحجج المضادة في هذا الموضوع.
- اعتبار هامش الاغراق في مستوى الحد الأدنى إذا كان يقل عن ٢٪ من سعر التصدير.

- من الإجراءات المؤقتة المتخذة في حالة الاغراق فرض رسم ضد الاغراق قد يستمر لفترة لا تقل عن عدة أشهر.

٢. الوقاية

- بحكم قواعد نص المادة ١٩ من اتفاق الجات للعام ١٩٩٤ باعتماد إجراءات مؤقتة لمواجهة زيادة الواردات من منتجات معينة تتسبب بضرر جسيم أو تهدد بالحاق ضرر جسيم بالصناعة المحلية للدولة المستوردة.
- لتطبيق إجراءات الوقاية لابد من:

أ. أن يتم التأكد من إن استيراد منتج بكميات متزايدة بشكل مطلق أو نسبي بالنسبة إلى الإنتاج المحلي قد الحق الضرر بالمصنعين المحليين للسلع المماثل أو المنافسة بشكل مباشر.

ب. صدور تشريع وطني منسق مع الحقوق والالتزامات والإجراءات الخاصة بالتحقيقات، وتحديد الجهة الإدارية المسؤولة عن تنفيذ التشريع واتخاذ إجراءات وفقاً لذلك.

- ايقاف الامتيازات والالتزامات.
- فرض قيود كمية على الواردات على شكل حصص.
- اتخاذ إجراءات تعريفية بزيادة الرسوم الكمركية عن حدود الالتزامات المحددة والمثبتة في جدول الالتزامات، لابد من الإشارة إلى وجود شروط تحدد مدة سريان الإجراءات الوقائية من قبل الدول المتضررة من الاغراق وهي:

١. الحد الأقصى لمدة سريان الإجراءات الوقائية أربع سنوات.
٢. يمكن تجديد المدة أربع سنوات أخرى أي لا تتجاوز المدة ثماني سنوات إلا إذا أقرت السلطات المختصة بأن التدابير الوقائية ضرورية لمواجهة ضرر خطير، وان هناك دلائل تشير إلى إن الصناعة الوطنية قادرة على التكيف والمنافسة.
٣. من حق الدول النامية العضو تجديد الإجراءات الوقائية لسنتين إضافيتين.

رابعاً: واقع صناعة البتروكمياويات في العراق

١- صناعة البتروكمياويات (بين المفهوم والأهمية).

تحتل الصناعة التحويلية بكافة فروعها أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني كونها الركيزة الأساسية لتطوره ونموه، وذلك في ظل وجود صناعات استراتيجية تدعم وتضمن تحقيق هذا التطور، وأحداها الصناعات البتروكمياوية ذلك كونها صناعة تحتاج لمواد أولية بسيطة تتمثل بالنفط والغاز الطبيعي للحصول على مواد مصنعة ومتطورة، ويعد توفر المواد الأولية في بلد نفطي مثل العراق ميزة تنافسية مهمة تدعم تطور هذه الصناعة المصاحبة وبشكل أساسي للصناعة النفطية. وقد شهدت صناعة البتروكمياويات تطور واهتمام من قبل الحكومات المتعاقبة في العراق، وان أبرز المنشأت والمعامل الخاصة بصناعة البتروكيمياويات هي(٨):

- تأسيس الشركة العامة لصناعة الأسمدة الكيمياوية في عام ١٩٦٩ في محافظة البصرة.
- كما شهد عام ١٩٧٦ إنشاء مجمع لإنتاج البتروكيمياويات في بيجي من قبل شركة لومكس الأمريكية.
- عام ١٩٧٧ تم تأسيس الشركة العامة لصناعة البتروكيمياويات في البصرة.
- شهد عام ١٩٧٩ إنشاء مصنعين لإنتاج سماد اليوريا في خور الزبير.
- فضلاً عن تأسيس الشركة العامة للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية في بغداد.

أما أبرز المنتجات المصنعة لهذه المعامل والشركات هي(١):

- البولي أثيلين عالي الكثافة، وأبرز استخداماته في صناعة الأنابيب والأدوات المنزلية والرقائق.
- البولي أثيلين واطيء الكثافة، وأبرز استخداماته في المستلزمات المنزلية وتغليف القنوات.
- غاز الأثيلين الذي يستخدم في إنتاج الحبيبات الزراعية والبلاستيكية وبعض السوائل الصناعية.
- الملح الصناعي لإنتاج مادة الكلور السائل لتعقيم مياه الشرب والتنقية.

- تفاعل الكلور والأثيلين لإنتاج كلوريد الفنيل الأحادي الذي يستخدم في الأغطية الزراعية.
- إنتاج مطاط ستابرين بيوتاداين كعازل ضد الماء في الأعمال الإنشائية.
- إنتاج سماد اليوريا والأمونيا للأغراض الزراعية.
- إنتاج خلائط المانعات التأكل والتكلس.
- إنتاج تكنولوجيات المتراكبات الرقيقة.
- استخدام مخلفات السليلوز لإنتاج الخشب الصناعي والألواح العازلة.
- الطلاء الخزفي يستخدم في طلاء الجدران كونه عازل جيد.
- المواد البوليمرية لمعالجة المياه.

٢- مؤشرات أداء صناعة البتروكمياويات في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

اتبعت الحكومة العراقية بعد أحداث عام ٢٠٠٣ سياسة اقتصادية جديدة لتنمية الاقتصاد العراقي، وذلك باتباع ألية الاقتصاد الحر وفق فلسفة إن اقتصاد السوق قادر على حل المشكلات الاقتصادية المتأزمة، والنهوض بالاقتصاد العراقي الذي انهكته الحروب المتتالية، فضلاً عن حصار اقتصادي دام قرابة عشر سنوات، غير إن تطبيق ألية اقتصاد السوق بشكل صريح، ودون أي استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم لكافة قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني أدى إلى نتائج معاكسة فسياسة الباب المفتوح دون قيود أو ضوابط وتعطيل الأجهزة الرقابية أدى إلى موجة استيراد عشوائي ومن كافة المناشئ حتى الرديء منها في ظل غياب تفعيل قانون التعريفة الكمركية.

الأمر الذي أسهم بشكل أساسي إلى جانب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها العراق خلال العقود الماضية إلى القضاء على ما تبقى من مشاريع صناعية قائمة كلياً أو جزئياً بشكل عام وصناعة البتروكيمياويات بشكل خاص رغم ما تتميز به هذه الصناعة كونها أحد أهم الصناعات التي تتميز بميزة تنافسية، وان قيام صناعة البتروكيمياويات المعتمدة على الغاز الطبيعي يعد أقل تكلفة

من تلك المعتمدة على النفط الخام، علماً إن العراق يمتلك كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والتي تهدر وللأسف، ولا يتم الاستفادة منها وبخاصة الغاز الطبيعي المصاحب لعملية استخراج النفط الخام، وتشير التقارير الرسمية لعام ٢٠٠٨ إن حوالي خمسمائة مليون قدم مكعب من الغاز تحرق يومياً، وان إنتاج الغاز السائل بلغ عام ٢٠٠٢ حوالي أربعة آلاف طن يومياً في مجمعي الشمال والجنوب، وألف طن من المصافي. وبعد تغطية الاستهلاك المحلي يصدر الباقي إلى الخارج، بينما في عام ٢٠٠٨ بلغ الإنتاج المحلي حوالي الفي طن يومياً في مجمعي الشمال والجنوب، وستمائة طن من المصافي، وتم الاستيراد من الدول المجاورة لتغطية النقص وسد حاجة الاستهلاك المحلي، علماً إن احتياطات الغاز المؤكدة في العراق نحو (١١٢) متر بليون قدم مكعب، أي ما يقارب ١.٨٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي و٤.٤٪ من احتياطات الغاز في الشرق الأوسط وغالبيتها العظمى غازات مصاحبة للنفط والتي تصل إلى مابين ٧٠٪ من الاحتياطي الثابت. أما الغاز الطبيعي الحر في الحقول الغازية المكتشفة فيصل إلى ٢٠٪ من الاحتياطي والباقية من الاحتياطي والتي هي ١٠٪ فهي غاز ال القبة (القبعة) المصاحب للنفط، والذي يغطي طبقة النفط في بعض الحقول وبخاصة الحقول الشمالية منها(١٠).

ورغم هذه الاحتياجات الضخمة إلا إن صناعة البتروكيمياويات شهدت تدهوراً كبيراً بخاصة بعد أحداث ٢٠٠٣ وتوقف مجمع البتروكيمياويات في البصرة بشكل كامل ثم أعيد تشغيله وتوقف تماماً عن العمل عام ٢٠٠٧ بسبب عدم وصول ضغط الغاز الطبيعي ثم في تشرين الثاني من العام نفسه أعيد تشغيله مع تدني كبير في حجم الإنتاج الفعلي لهذا المشروع.

وكما شهد مجمع البتروكيماوية في منطقة جمجمال بطء في عملية الإنتاج الفعلي. علماً إن هنالك (١٤) شركة ومعمل للصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية في العراق ان استغلال للموارد الطبيعية المتوفرة من شأنه النهوض بواقع هذه الصناعات الاستراتيجية، وفي هذا الإطار شهد عام ٢٠٠٥ إنشاء مركز البحوث الكيمياوية

والبتروكيمياوية للاهتمام بالدراسات والبحوث والتجارب في مجال المطاط والبوليمر، وإعداد الدراسات والبحوث في المجالات البتروكيمياوية والكيماوية وتقديم الاستشارات والدعم للشركات المنتجة والمصنعة للمواد المطاطية والبلاستيكية على حد سواء.

ولمعرفة حجم الإنتاج الفعلي لصناعة البتروكيمياويات يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

جدول يمثل حجم الإنتاج الفعلي ومعدلات النمو للشركة العامة لصناعة البتروكيمياويات في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢) (طن)

السنوات	الإنتاج الفعلي
❖٢٠٠٠	٤٥٦٦١
❖٢٠٠١	٤٨٠٨٦
❖٢٠٠٢	٢٧٧٢٣
❖٢٠٠٣	٤٧٣٢
❖٢٠٠٤	٥١٣٧
❖٢٠٠٥	٩٦٢٧
❖٢٠٠٦	١١١٢٧
❖٢٠٠٧	١٥٦٤
❖٢٠٠٨	٩٦٣٠
❖٢٠٠٩	٨١٥٣
❖٢٠١٠	١٥٦٢٦
❖❖٢٠١١	١٢٤٣٢
❖❖٢٠١٢	٧٩١٩
معدل النمو	النسبة

للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٢)	-٪١٥.٣٣
للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٥)	٪٣٢.٨٤
للمدة (٢٠٠٦-٢٠٠٨)	-٪٤.٦٦
للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٢)	-٪٠.٧٢

المصدر (١)❖ وزارة الصناعة والمعادن، مركز المعلومات والمعرفة العلمية، بيانات القطاع الصناعي- تقرير كميات الإنتاج للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٠).

(٢)❖❖ وزارة الصناعة والمعادن، مركز المعلومات والمعرفة العلمية، بيانات القطاع الصناعي- تقرير كميات الإنتاج للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٢).

(٣) معدلات النمو من عمل واستخراج الباحث وفق الصيغة

$$CAGR = \left[\frac{Ending\ value}{Beinning\ value} \right]^{\frac{1}{n}} - 1$$

وحسب الجدول أعلاه والذي يثل حجم الإنتاج الفعلي نجد إن معدلات النمو تراوحت بين الصعود تارة والهبوط تارة أخرى، فمن خلال تحليل الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) نجد ان معدل النمو للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢) كان ذا قيمة سالبة والبالغة (-١٥.٣٣٪) وجاء ذلك نتيجة الحصار وتدهور معدلات الإنتاج، وقلة الانفاق لتطوير المنشأة المنتجة في حين نجد إن الإنتاج الفعلي قد نمى وبمعدل موجب بلغ (٣٢.٨٤٪) للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) جاء ذلك نتيجة محاولة تغير السياسات الاقتصادية واعتماد إليه السوق الحر ودعم الصناعة المحلية.

إلا إن ذلك النمو كان نمواً وهمياً إذ سرعان ما انخفض معدل نمو الإنتاج الفعلي وللمدتين (٢٠٠٦-٢٠٠٨) و(٢٠٠٩-٢٠١٢) بنسبة (-٤.٦٦٪) و(-٠.٧٢٪) على التوالي ليعبر عن الأخطاء التي حدثت عند تطبيق ألية السوق الحر وسياسة الباب المفتوحة وما تبعها من بروز ظاهرة الاغراق السلعي بشكل واضح والتي كان لها

دوراً فاعلاً بالإضافة إلى ما تعانيه صناعة البتروكيمياويات من تحديات داخلية وفجوة في قدرتها على تلبية حاجة السوق المحلية وضعف كبير في قدرتها التنافسية و التخبط في وضع خطط التنمية الاقتصادية بغياب منهج تنموي صحيح.

علماً إن تطوير وتنمية الصناعات البتروكيمياوية يمكن أن يسهم وبشكل فاعل للقضاء على سمة الاقتصاد الريعي الأحادي الذي يعاني من الانكشاف على الخارج بنسبة ٩٥٪، بخاصة وإنه على المستوى الإقليمي تشير البيانات ووفقاً لتقرير الاتحاد الخليجي للبتروكيمياويات والكيمياويات فإن حجم الإنتاج للبتروكيمياويات على المستوى الخليجي قد احتلت السعودية المرتبة الأولى بنسبة ٦٧٪بطاقة إنتاجية بلغت ٨٦.٤ مليون طن عام ٢٠١٢، والإمارات ٧٪، وقطر ١٤٪ علماً إن السعودية تحتل المركز (١١) في حجم الإنتاج العالمي وتشكل ما نسبة ٧٠٪ من الإنتاج العربي للبتروكيمياويات(١١)، كونها تمتلك ميزة نسبية في كميات الغاز الطبيعي، ووجود مصانع وطنية تسير وفق استراتيجية اقتصادية واضحة تدعم النهوض الاقتصادي وتساهم في تنوع الاقتصاد الوطني والتخلص من صفة الاقتصاد الريعي المعتمد على تصدير مادة أولية هي النفط الخام فقط.

خامساً: أسباب الاغراق وتدهور صناعة البتروكيمياويات في العراق.

توجد هنالك جملة من التحديات التي تقلص من الفرص المتاحة أمام صناعة البتروكيمياويات لمواجهة الاغراق السلعي، ومن أبرزها:

١. في ظل اعتماد آلية السوق الحر تعاني الصناعة بشكل عام وصناعة البتروكيمياويات بشكل خاص من غياب استراتيجية واضحة للتصنيع تسعى لتحقيق النمو على مستوى الاقتصاد الوطني، فضلاً عن ضبابية السياسة الاقتصادية مابين دور مهيمن للقطاع العام وبين تشجيع المبادرة الفردية للقطاع الخاص الصناعي للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.
٢. تعرض المعامل والمنشآت الصناعية العائدة للقطاع العام وأبرزها مجمع البتروكيمياويات في البصرة بعد عام ٢٠٠٣ لأعمال تخريب وسلب ودمار مع

غياب توفير التخصيصات المالية أو سوء إدارة التخصيصات الاستثمارية اللازم لتأهليها.

٣. ارتفاع حجم الاستيرادات من المستلزمات السلعية والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج الصناعي بسبب انخفاض درجة التشابك الصناعي والذي يصل إلى ما نسبة ٦٠٪(١٢).

٤. تدهور صناعة البتروكيمياويات في ظل اعتماد الحكومة لقطاعها العام الصناعي أسعار حرف تختلف عما يعتمده القطاع الخاص، مما يقضي إلى تضخم زائف للأرباح التي تتحدد بعيداً عن أليه السوق وتشوهات نظام الإنتاج الذي ينسحب إلى أسعار.

٥. فشل وتخبط في خطط التنمية مابين خطة التنمية للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٤)، والانتقال في عام (٢٠١٣) إلى خطة خمسية جديدة هي خطة التنمية الخمسية للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٧) بعد توقف العمل بالخطة السابقة التي كان من المفترض أن تترجم إلى سياسات اقتصادية من شأنها خلق البيئة الاقتصادية الملائمة لتطوير وتنمية صناعة البتروكيمياويات، بعيداً عن أسلوب التصنيع المظهري وضمان حماية الصناعة من الاغراق السلعي في كافة الفروع الصناعية.

٦. تعاني معظم معامل ومجمعات البتروكمياويات من التقادم التكنولوجي ومحدودية الصيانة والتحديث مما عرقل عملية مواكبة التطورات التكنولوجية واعتماد الأساليب الحديثة في الإنتاج الصناعي.

٧. ضعف تطبيق معايير الجودة والمواصفات القياسية، ذلك مع صعوبة حصول مشاريع الدول النامية ومنها العراق على شهادة أل (iso) من الناحية الفنية والإدارية، مما يستلزم الاستعانة بالشركات الأجنبية المتخصصة لتقديم الاسشتشارات وإجراء عملية التقيم(١٣).

٨. في ظل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فإن هنالك تأمين أعلى من الحماية والقوانين والعقوبات الرادعة لصالح الدول المحتكرة للبحث والتطوير، لذلك

ليس من السهل الحصول على التكنولوجيا المتطورة التي تحتاجها صناعة البتروكيمياويات، إلا باستيرادها من تلك الدول بأسعار مكلفة جداً.

٩. غياب الأجهزة الرقابية، وتعطيل العمل بقانون التعريفة الكمركية والقيود الكمية على الاستيراد. مما أدى إلى اغراق السوق العراقية بكافة السلع والمنتجات، في وقت تعاني فيه الصناعة أيضاً من التدهور مما ساهم في القضاء على ما تبقى من أنشطة صناعية غير قادرة على منافسة مثيلاتها المستوردة التي غزت السوق العراقية، فضلاً عن عدم قدرة المستهلك المحلي للتميز بين الجيد والرديء منها بغياب دور الأجهزة الرقابية والسيطرة النوعية القادرة على تحقيق ذلك.

سادساً: سبل مواجهة الاغراق والنهوض بواقع صناعة البتروكيمياويات.

ان مواجهة الاغراق السلعي تضعنا أمام مشكلة مهمة وهي غياب القوانين والأطر التشريعية والمؤسسية التي تستطيع تحديد حالة الاغراق التي تصيب الاقتصاد العراقي في كافة مجالاته وبخاصة الصناعي منها، في ظل سعي العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بما فيها من قوانين تدعم حرية التجارة والحد من القيود المعيقة للتبادل التجاري، علماً وان العراق منذ عام ٢٠٠٤ تم قبوله بصفة مراقب في (WTO)(١٤)، ورغم إجراءات واتفاقيات المنظمة لمكافحة الاغراق والوقاية منه، إلا إن إثبات حالة الاغراق أمر ليس بالهين ويتطلب إجراءات عديدة وأحياناً تستمر لفترة ليست بالقصيرة.

والعراق في إطار مساعيه الحثيثة للانضمام إلى (WTO) يحتاج إلى جملة من الإجراءات لمواجهة الاغراق السلعي الذي ينهش بواقع الصناعة المحلية، وفي ذات الوقت تحتاج إلى حملة من السياسات والإجراءات الكفيلة بالنهوض بواقع الصناعة وبخاصة ما يتعلق بصناعة البتروكيمياويات ومن أبرزها:

١- السياسات التجارية

هنالك نوعان من السياسة التجارية هما سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة. وما يهمنا هنا سياسة حماية التجارية، ذلك إنه في ظل سياسة حرية تجارية

غير مدرسة وظروف عانى منها العراق ما سبق عام ٢٠٠٣ من حروب وحصار وما تلاها من دمار وسلب لجميع مفاصل الاقتصاد العراقي، فهذه السياسة الجامحة أدت إلى تعميق الفجوة الزمنية والإنتاجية والتكنولوجية بين الاقتصاد العراقي والعالمي، رغم إن أبرز متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هي تحقيق الموائمة والتوافق بين كلاً من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للاقتصاد العالمي. بالتالي فإن العراق بأمس الحاجة إلى اعتماد أدوات السياسة التجارية الحمائية وأبرزها(١٥):

أ. التعريفة الكمركية: وتعد ضريبة ورسم يتم فرضه على السلع المستوردة أو المصدرة بقصد الحصول على إيرادات أو بقصد الحماية لتحديد حجم التجارة المنافسة للإنتاج المحلي أو منعها تماماً، فقد تكون التعريفة نوعية أي تفرض على نوع السلعة، أو قيمية أي تفرض على قيمة السلعة المستوردة، أو تكون مركبة من كلا النوعيين وتسمى مركبة. وان الهدف من فرض التعريفة الكمركية هو رفع سعر السلعة المستوردة ليقل الطلب المحلي عليها وفي الوقت نفسه تشجيع المنتج المحلي على زيادة إنتاجه، علماً إن قانون التعريفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ معطل رغم الأهمية البالغة لتفعيله.

ب. حصص الاستيراد

هو قيد كمي مباشر على مقدار السلعة المسموح باستيرادها أو تصديرها، حيث تحدد الدولة استيراد سلعة معينة عن طريقة تحديد حصة معينة أو تخصيص مبلغ معين لاستيرادها خلال مدة معينة.

ت. إعانات التصدير: الإعانة مبلغ من المال تقدمه الحكومة لدعم المنتج المحلي المعد للتصدير، فقد تكون الإعانة تحدد كنسب مئوية من إجمالي القيمة المعدة للتصدير او محددة لكل وحدة من السلعة المعدة للتصدير، بهدف تعزيز المنتج المحلي في مواجهة المنتجات الأجنبية المماثلة.

٢-حاضنات الأعمال:

تعرف حاضنة الأعمال بأنها تعتبر كل مشروع كأنه وليد يحتاج الى الرعاية والاهتمام الشامل، ولذلك يحتاج إلى حاضنة تضمه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به، وتمده بطاقة الاستمرارية وتقدم خدمات ودعم واستشارات وتدفع به تدريجياً ليكون قادراً على النمو ومؤهلاً في المستقبل للمنافسة(١٦).

وتعد حاضنات الأعمال إحدى أبرز الحلول العملية المقترحة لمواجهة التحديات التي تحد من النهوض بواقع صناعة البتروكيمياويات. وتمثل حاضنة الأعمال تجربة دولية ناجحة لمعظم دول العالم. وان تطبيق حاضنات الأعمال لدعم مشاريع صناعة البتروكيمياويات يساعد في مواجهة كلف التحول نحو اقتصاد السوق، ومسألة انضمام العراق إلى (WTO) بما يوفره من رعاية ودعم لمجمعات ومعامل البتروكيمياويات منذ مراحل البدء والنمو، فضلاً عن العمل على تقديم مجموعة من الخدمات وتوفير قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية والتسويقية والمالية، وتطوير عمليات الإنتاج الصناعي وفق تكنولوجيا حديثة ومتطورة بشكل أسرع ووفق المواصفات الدولية ومعايير (ISO) للجودة. كما توفر الحاضنة أجواء لتنمية الأفكار الإبداعية وتطوير الأبحاث التطبيقية، وتحقيق التنسيق والتعاون بين مراكز البحوث في الجامعات العراقية والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بما يدعم التطوير الصناعي، باعتبار إن الحاضنة نواه تنمية اقتصادية محلية تسهم بشكل أساسي في تدريب وتطور واكساب العاملين الكفاءة والخبرة الفنية الحديثة، ومواكبة التطورات التكنلوجية وفقاً لاحتياجات المشاريع الصناعية، الأمر الذي يؤدي إلى قيام مشروع صناعي محلي قادر على المنافسة والاستمرارية والنجاح وتذليل العقبات التي تقف عائقاً أمام نموه وتطوره في مواجهة منتجات الصناعات الأجنبية المماثلة.

٣- السياسات الاقتصادية

بعد عام ٢٠٠٣ وما تلاها من أحداث قادت إلى تبني سياسة حرية التجارة كسبيل لقليص دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية، وتحفيز القطاع الخاص المحلي في إطار قدرة السياسة الاقتصادية على توفير المناخ الاستثماري الملائم، من خلال

إزالة كافة القيود والمعوقات التي تحد من حركة التجارة محلياً وخارجياً، والذي يمثل تحولاً كبيراً في توجهات الحكومة من اقتصاد شديد المركزية قائم على تدخل الدولة بكافة مفاصل الحياة الاقتصادية إلى اقتصاد قائم على المبادرة الفردية(١٧).

لكن الذي حصل هو حالة مستمرة من الإشكالات والمعوقات بسبب غياب استراتيجية واضحة لإرساء أسس سياسية اقتصادية ثابتة وناجحة تهدف إلى تطوير قدرة الصناعة المحلية، وتحقيق التنوع الصناعي.

ومواجهة التدفق السلعي لكافة أنواع المنتجات وبخاصة الاستهلالية منها، في سياسة الباب المفتوح التي كانت أشد وطئة على القطاع الخاص المحلي في ظل تحديات ونقاط ضعف عديدة تواجهه، فضلاً عن إن معظم مشاريع القطاع العام بحاجة إلى تأهيل وإعادة أعمار وإقامة علاقات تشابكية فيما بينها كصناعات مكملة ومغذية لاحتياجات بعضها البعض. بالتالي فإن معالجة الواقع الصناعي المتردي وبخاصة واقع صناعة البتروكيمياويات في العراق يحتاج إلى مجموعة من المقومات التي تعود معظمها إلى الدولة لما تمتلكه من وسائل وأليات وسياسيات اقتصادية ملائمة لتطوير الواقع الصناعي وبخاصة صناعة البتروكيمياويات.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. بروز ظاهرة الاغراق السلعي كنتيجة حتمية لتخبط السياسات الاقتصادية، والتي كان لها أثر سلبي على جميع مفصل الاقتصاد العراقي بشكل عام وصناعة البتروكيمياويات بشكل خاص.
٢. تدهور ما تبقى من صناعة وطنية ومنتج محلي، لعدم قدرتهم على الصمود بوجه المنافسة الشرسة للمنتجات والسلع المستوردة المماثلة، وانخفاض معدلات نمو صناعة البتروكيمياويات ووصولها إلى معدلات سالبة.
٣. أصحبت ظاهرة الفساد الإداري والمالي أفة تضر بالاقتصاد العراقي وتشل حركة نهوضه وتقدمه.

٤. غياب وتعطيل القوانين والتنظيمات والتشريعات اللازمة للحد من الاغراق السلعي والأليات الرادعة له.
٥. تعطل وتقادم معظم خطط الإنتاج في معامل ومجمعات البتروكيمياويات، الأمر الذي حد من قدرتها الإنتاجية وحجم الإنتاج الفعلي الذي يشير في ظل الاغراق السلعي إلى وجود طاقات إنتاجية عاطلة لم يتم الاستفادة منها.
٦. انعكاس عدم الاستقرار للوضع الأمني والسياسي والأزمات السياسية التي يمر بها البلد على عزوف القطاع الخاص الصناعي من المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.
٧. تعد حاضنات الأعمال مشروعاً وطنياً يمكن للحكومة من خلاله أن تدعم صناعة البتروكيمياويات، وتعمل على إعادة تأهيلها وتطويرها وبما يضمن قدرتها على النهوض والنمو ومنافسة الصناعات الأجنبية المماثلة عندما تمتلك القدرة على مواجهتها في المستقبل.
٨. إن توفر الغاز الطبيعي بكميات كبيرة في الحقول الغازية أو ذلك المصاحب لعملية استخراج النفط يمثل ميزة تنافسية لصالح صناعة البتروكيمياويات، وتمثل الاستفادة منها بشكل صحيح خطوة مهمة للنهوض بهذه الصناعة، وبخاصة الغاز الطبيعي المصاحب لعملية استخراج النفط الخام لأنه يذهب هدراً دون الاستفادة منه للأسف.
٩. غياب التنسيق الفاعل والبناء بين مراكز البحوث في الجامعات الهندسية العراقية والمؤسسات الحكومية الممثلة بهيئات ووزارات، بما يدعم صناعة البتروكيمياويات ويرفدها بالخبرات والكفاءات الهندسية التي تحتاجها.
١٠. إن إيقاف عمل أجهزة السيطرة النوعية والهيئات الرقابية، أدى إلى توجه المستورد إلى استيراد سلع ومنتجات رديئة، ومن مناشئ غير معروفة وبيعها بالأسواق العراقية بأسعار مرتفعة مساوي لأسعار السلع والبضائع ذات المناشئ

العالمية، مما قاد إلى تفشي الغش الصناعي والتجاري وأضر بالمستهلك العراقي والصحة العامة.

التوصيات

١. إنشاء هيئة حكومية متخصصة لمكافحة الاغراق السلعي، بالتعاون مع كافة المؤسسات الحكومية ذات الصلة، والعمل على تقديم الاستشارات للمشاريع الصناعية، ووضع الأليات والسبل المناسبة لمحاربة الاغراق بكافة أشكاله.
٢. إعادة تأهيل مشاريع ومجمعات البتروكيمياويات وتطويرها بما ينسجم وأحدث الأساليب والفنون الإنتاجية العالمية.
٣. توفير التخصصيات المالية اللازمة للحصول على التكنولوجيا الحديثة والملائمة للنهوض بواقع صناعة البتروكيمياويات في العراق.
٤. سن القوانين والتشريعات وإقرار وتفعيل القوانين المعطلة، بخاصة قانون التعريف الكمركية وما يتعلق بحماية المستهلك ومكافحة الاغراق.
٥. العمل على تشجيع القطاع الخاص الصناعي بالتنسيق مع اتحاد الصناعات العراقية وذلك لجذب رؤوس الأموال الخاصة ورجال الأعمال العراقيين وتشجيعهم للمساهمة في تنمية الصناعة العراقية.
٦. العمل على استخدام ألية إنتاج حديثة في عملية استخراج النفط، والتركيز بصفة أساسية على الاستفادة بشكل كامل من الغاز الطبيعي المصاحب لعملية الاستخراج في الصناعات البتروكيمياوية بدلاً من احتراقه وضياعة كما هو الحال في الوقت الحاضر كونه ثروة وطنية لابد من المحافظة عليها ويقلل الهدر فيها.
٧. اعتماد استراتيجية وطنية وسياسات اقتصادية ليس الهدف منها فقط مواكبة التطورات العالمية إنما لابد من أن يكون هدفها الأساس هو النهوض بواقع الصناعة العراقية بشكل عام وصناعة البتروكيمياويات بشكل خاص لأهميتها وفق أليات ومنهج يضمن تحقيق التنمية ويواكب الاقتصاد العالمي.

٨. تفعيل دور أجهزة السيطرة النوعية والهيئات الرقابية بما يضمن محاربة السلع والمنتجات ذات المناشئ الرديئة التي تضر بالمستهلك العراقي فضلاً عن فرض عقوبات رادعة للمستوردين الذين يتاجرون بسلع ومنتجات تضر بالصحة العامة.

٩. إيجاد سبل وأليات وتفعيل دور المؤسسات الحكومية في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي والوظيفي، وتوعية المواطن إلى ضرورة محاربة الفساد بكل أشكاله كونه أفة تنخر الاقتصاد العراقي.

١٠. تحقيق الموائمة النظرية والعملية بين الجامعات العراقية والوزارات الحكومية بما يسهم في تطوير الاقتصاد الوطني والنهوض بواقع الصناعة الوطنية.

Abstract

Makink petrochemical industrial is one of the most important and factual and strategical industray , because its depends on simple material in order to get many products perfectand developed which aer very essential and important members to others different industrial and economical fiedds this fact made th subject necessary to pay attention the reality of petrochemical industrial which suffer from expersive phenomenia of diving productssince 2003 and followed .

The absence of the important role of Goverrment to make the mechansisem to be followed for free market and the weakness of the role of private industrial field and unable to compete with foreign protchmigl making , those all factors leads to reflect negatively on the industrial growth and development and cause the waste of producting powers and broke it up .

قائمة المصادر و المراجع

١. كريانين، مردوخابي ، الاقتصاد الدولي- مدخل أساسيات، دار المريخ، ٢٠٠٩ ص٥٨.

٢. هلال، محسن أحمد ، الدعم والاغراق والوقاية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١، ص٨-٩.

٣. صفوت، قابل محمد ، آثار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة السلع، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر ٢٠٠٨، ص٦٢.

٤. سيد أحمد، محمد عبد الرحيم ، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وحماية المنتج المحلي، مركز الدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، أبريل ٢٠٠٤، ص٣-٥.

٥. حنتوش، د. مهدي صالح، الآثار السلبية للاغراق التجاري في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٨، المجلد السابع، آيار ٢٠١١، ص٦.

٦. أبو شرارة، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار الميسرة للنشر، عمان، ٢٠١٠، ص٣٥٤.

٧. هلال، محسن أحمد، الدعم والاغراق والوقاية، مصدر سابق، ص٨-١٢.

٨. كبه، سلام إبراهيم عطوف، أفاق ومستقبل تطور الصناعات البتروكيمياوية في العراق، الحوار المتمدن، العدد ٢٥٠٨، كانون الأول، ٢٠٠٨. http://www.afka.org/salam%20kubba/salamkuba.htm .

٩. العاني، أسامة عبد المجيد، (مستقبل الصناعة التحويلية العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٣١ لعام ٢٠٠٦، ص٧٦.

١٠. الأمير، فؤاد قاسم، الاتفاقية الأولية بين وزارة النفط وشركة ثيل لمشروع غاز الجنوب (أراء وملاحظات)، دار الغد، كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٥.

١١. الهيئة الوطنية للنفط والغاز، (صناعات التكرير والبتروكيمياويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والعراق وإيران: الترابط والأفق)، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مملكة البحرين، ٢٠١٣، ص٢٦-٢٧.

١٢. العاني، د. ثائر محمود، تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة القائم على التجارة الالكترونية أداة للمنافسة الصناعية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد ١٤، العدد (٥١)، أيلول ٢٠٠٨، ص١٥٦.

١٣. العاني، د. ثائر محمود، ود. ربيع خلف، الصناعة وحماية حقوق الملكية الفكرية في بيئة الأعمال الصناعية غير المنظمة في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية - الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠١٠، ص١٧.

١٤. جمهورية العراق، وزارة التجارة العراقية، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية، قسم منظمة التجارة العالمية، وثائق رسمية، ٢٠١١.

١٥. الحسناوي، د. كريم مهدي، مبادئ علم الاقتصاد، بيروت ٢٠١٢، ص٣٠٨-٣٠٩.

١٦. طالب، نضال محمد، الحاضنات الصناعية ودورها في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، آذار، ٢٠١٠، ص٤.
١٧. الربيعي، د. فلاح خلف علي، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثانية- العدد ٢٣، تموز ٢٠٠٥، ص٣.